الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

نمو الوظائف الأميركية بأقل وتيرة في 7 أشهر

واشنطن ـ رويترز: أضاف الاقتصاد الأميركي أقل عدد من الوظائف في سبعة أشهر في أبريل وخرج عدد كبير من الأمريكيين من القوة العاملة في علامات على الضعف تلقي بظلال من الشك على احتمال رفع البنك المركزي الأميركي لأسعار الفائدة قبل نهاية العام. والى ذلك قفزت اسعار الذهب أمس بعد بيانات الوظائف الى 1289,8 دولارا بالنسبة لسعر التسليم الفوري، فيما ارتفع سعر العقود الآجلة الى 1292 دولارا، بزيادة 20 دولارا.

النفط يتراجع.. وروسيا: تثبيت الإنتاج يجب أن يبدأ من «الصفر»

اسعار النفط تتراجع على خلفية جني الأرباح

عواصم ـ وكالات: في الوقت الذي تراجعت فيه اسعار النفط العالمية امس بنسبة1٪، شهد النفط الكويتي ارتفاعا ملحوظا ليسجل 39,46 دولارا للبرميل في تداولات أمس الأول، وجاءت ارتفاعات النفط الكويتي بعد يومين من الانخفاض من أعلى مستوى قد بلغه في 6 أشهر عندما بلغ 41 دولارا للبرميل، وذلك وفقا للسعر المعلن أمس من قبل مؤسسة البترول الكويتية، حيث كانت أسعار النفط انخفضت في الأسواق العالمية مع تزايد في الإنتاج الأمر الذي جدد القلق بشأن تخمة المعروض فضلا عن تعافي الدولار وضعف أسواق الأسهم.

«الطاقة الأمريكية»: إنتاج الخام انخفض 800 ألف برميل يومياً منذ منتصف 2015

ومع إقبال المستثمرين على جني أرباح النفط التي استمرت في الارتفاع بواقع 20٪ على مدى الشهر الأخير، فقد نزلت أسعار النفط نحو 1٪ في التعاملات الأوروبية أمس ويتجه خام القياس العالمي مزيج برنت لتكبد أول خسائره الأسبوعية في 5 أسابيع.

كما تراجعت اسعار خام برنت في العقود الآجلة 24 سنتا إلى 44,7 دولارا للبرميل في حين انخفض خام غرب تكساس الوسيط الأميركي في العقود الآجلة 25 سنتا إلى 44,07 دولارا للبرميل.

وقد تسببت حرائق الغابات في كندا في توقف طاقة إنتاجية لا تقل عن 690 ألف برميل يوميا لكن ذلك لم يكن له تأثير كبير على السوق امس. ويضاف إلى تعطل الإمدادات في كندا استمرار انخفاض إنتاج النفط الأميركي.

وفقد أظهرت بيانات من إدارة معلومات الطاقة الأميركية أن إنتاج الخام في الولايات المتحدة انخفض 410 آلاف برميل يوميا هذا العام و800 ألف برميل يوميا منذ منتصف 2015 في ظل معاناة المنتجين من موجة الهبوط التي نزلت بالأسعار أكثر من 70٪ في الفترة بين منتصف 2014 ومطلع 2016.

من جهة اخرى، أكد ديمتري بيسكوف، المتحدث باسم الكرملين، أمس، أن المفاوضات بين كبار منتجي النفط، بخصوص كبح الإنتاج من أجل تعزيز أسعار الخام المتدنية في الأسواق العالمية، يجب أن تبدأ من الصفر بشكل عام.

وفشل كبار منتجي النفط في العالم، ومن بينهم روسيا والسعودية، في التوصل إلى اتفاق لتثبيت مستويات الإنتاج أثناء اجتماعهم في العاصمة القطرية الدوحة يوم 17 أبريل الماضي.

وقال ديميتري بيسكوف: «بالطبع هناك الكثير من الأمور التي يجب أن تبدأ من الصفر بعد فشل هذه العملية في الآونة الأخيرة».

وأضاف: «المسؤولون الروس، وخصوصا نوفاك (وزير الطاقة الروسي، ألكسندر نوفاك) أكدوا أكثر من مرة أن الكرة ليست في ملعبنا، بل في ملعب شركائنا».

الهند وإيران تتفقان على تسوية 6,4 مليارات دولار عبر بنوك أوروبية

نيودلهي ـ رويترز: قال وزير النفط الهندي دارمندرا برادان إن البنكين المركزيين في الهند وإيران توصلا لاتفاق على الاستعانة ببنوك أوروبية في تحويل مستحقات نفطية متأخرة إلى طهران بما سيسمح بالإفراج عن أموال عالقة قيمتها 6,4 مليارات دولار.

وجرى منع مشتري النفط الإيراني من استخدام القنوات المصرفية العالمية لتنفيذ معاملاتهم المالية بعد فرض العقوبات على طهران في 2011 بسبب برنامجها النووي. ومع رفع تلك العقوبات في يناير كانون الثاني بعد اتفاق على كبح البرنامج النووي يتسنى لإيران أخيرا الحصول على تلك الأموال.

وتأمل إيران أن تنعش هذه الأموال اقتصادها المتعثر وترفع المستوى المعيشي لمواطنيها بالإضافة إلى المساعدة في اندماج الجمهورية الإسلامية مع النظام الاقتصادي العالمي.

وتراكمت على شركات التكرير الهندية متأخرات نسبتها 55٪ من مدفوعات النفط المستحقة لإيران بعد توقف حركة تحويل المدفوعات من خلال بنك خلق التركي في 2013 وإن كان قد تم السماح بتحويل بعض تلك المدفوعات عقب اتفاق مبدئي لرفع العقوبات.

وقال برادان لرويترز في مقابلة «هناك اتفاق بين البنكين المركزيين (الإيراني والهندي). ستتولى بنوك أوروبية عملية التسوية. ستتعاون مع بنوك إيرانية وعلينا دفع الأموال لتلك البنوك الأوروبية».

ولم يخض برادان في مزيد من التفاصيل مكتفيا بالقول إن وزارة المالية تتعامل مع هذه المسألة.

وقالت مصادر في الحكومة الهندية خلال زيارة برادان لطهران الشهر الماضي إن إيران طلبت من بلاده دراسة تخليص مدفوعات النفط من خلال بنك إي.آي.إتش الألماني والبنك المركزي الإيطالي وبنك خلق التركي.

لكن أحد المصادر قال: إن بنك الاحتياطي الهندي (المركزي) استبعد تحويل تلك الأموال من خلال بنك خلق.

ولم يصدر عن إي.آي.إتش والبنك المركزي الإيطالي تعليقا فوريا.

هبوط النفط وارتفاع أسعار الكهرباء يشجع شركات الخليج على الترشيد

«العربية نت»: مع توجه دول المنطقة نحو الطاقة المتجددة، يتزايد الاهتمام أيضا بترشيد استهلاك الطاقة، ليس من خلال زيادة أسعار الكهرباء فحسب، بل أيضا من خلال زيادة كفاءة استهلاك الطاقة، لاسيما في المباني.

ولكن، ما هي اللوائح المنظمة لعمليات رفع الكفاءة في المباني؟ ومن أين سيأتي التمويل؟

نادرا ما نسمع عن الآثار الإيجابية التي خلفها هبوط أسعار النفط على الاقتصادات الخليجية، ولكن من أبرزها رفع الدعم عن الطاقة ما يشجع الشركات سواء في القطاع الحكومي أو الخاص على ترشيد استهلاك الطاقة والاستثمار في الطاقة النظيفة.

ووضعت الدول الخليجية أهدافا للطاقة المتجددة تسعى للوصول إليها في السنوات المقبلة، فالسعودية تهدف لإنتاج ما يعادل 9,5 غيغاوات من الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام 2030. وإمارة دبي تعمل على توليد 15٪ من الكهرباء باستخدام الطاقة النظيفة بحلول عام 2030 أيضا، وتأتي خطط دبي ضمن استراتيجية الإمارات الرامية إلى إنتاج أكثر من 24٪ من طاقتها الكهربائية من المصادر البديلة عام 2021.

وأصبح تحديث المباني السكنية والمكاتب، وحتى المصانع، مقياسا مهما لزيادة كفاءة استهلاك وترشيد الطاقة، فيما تفرض الحكومات الخليجية لوائح وأنظمة على الشركات.

وقال ستيفان لو جنتيل، الرئيس التنفيذي لشركة الاتحاد لخدمات الطاقة، إن «اتحاد إسكو يمنح التمويل للمشاريع التي يديرها، للشركات العامة والخاصة كحد سواء، ولكن بشكل عام سيتم في المستقبل إطلاق صندوق في دبي يدعى بـ «صندوق دبي الأخضر»بحيث يقوم بتمويل جميع المشاريع المتعلقة بترشيد الطاقة».

بدوره، قال رئيس قسم الطاقة المتجددة في بنك أبوظبي الوطني ناثان وثرستون: «ان أحد محفزات هذه السوق يتمثل في تمويل القطاع الخاص، لكن هناك صعوبة في تمويل مشاريع كل مبنى على حدة، وذلك لأن حجم التمويل صغير، وبرأينا من الممكن تحريك السوق من خلال إطلاق محفظة بحيث يقوم مقاولو تحديث المباني بتجميع مشاريع تطوير عدة أبنية في كيان واحد، والحصول على التمويل على أساس شركة، وبالقيام بذلك يتم الحد من المخاطر عن طريق تنويع المشاريع».

وباشرت الإمارات باتخاذ مبادرات لتشجيع الشركات على تحديث مبانيها، حيث وضع مجلس الإمارات للمباني الخضراء في يونيو الماضي توجيهات تقنية توفر حلولا لتخفيض استخدام الطاقة والمياه، آثار بعضها تظهر على المدى القريب وأخرى على المدى البعيد، مع العلم أن دراسة أشارت إلى أنه من بين 120 ألف مبنى قائم في دبي، 30 ألفا منها لديها إمكانية عالية لترشيد استهلاك الطاقة. وأضاف لو جنتيل: «نحن بدأنا بالعمل على تطوير 2250 مبنى من أصل 30 ألفا، أكبر مشروع لنا هو تحديث مباني المنطقة الحرة في جبل علي».

وفي ضوء اتساع نزعة ترشيد استهلاك الطاقة عالميا، يتزايد الاهتمام بالمنازل الذكية، وقد توقعت دراسة أجرتها شركة Technavio للأبحاث نمو سوق «التشغيل الآلي» Home Automation للمنازل في الخليج بـ 15٪ سنويا حتى عام 2020.

السعودية لم تعد تلقي بالاً بـ «أوبيك»

لندن ـ دبي ـ رويترز: عندما اجتمع مسؤولون من منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبيك» هذا الأسبوع لصياغة استراتيجية طويلة المدى توقع عدد قليل من الحضور أن تنتهي المناقشات دون صدام. لكن حتى أكثر المندوبين تشاؤما حصلوا على أكثر مما راهنوا عليه.

ونقل مصدران حضرا الاجتماع الذي عقد في فيينا أو اطلعا على ما جرى فيه عن أحد المسؤولين المحبطين قوله «أوبيك ماتت».

وهذا بعيد عن أن يكون المرة الأولى التي يعلن فيها زوال أوبيك في تاريخها الذي مضى عليه 56 عاما، كما أن المنظمة نفسها قد تنعم بعمر مديد في عهد النفط الرخيص.

ولا تزال السعودية ـ أقوى أعضاء أوبيك نفوذا ـ متمسكة بموقفها بأن التحرك الجماعي لكل المنتجين هو الحل الأمثل لسوق النفط التي هوت منذ منتصف 2014.

غير ان ما حدث في اجتماع مندوبي أوبيك يوم الاثنين الماضي يشير إلى أنه إذا مضت المملكة في نهجها فسيؤدي هذا إلى كتابة شهادة وفاة لإحدى الاستراتيجيات الرئيسية للمنظمة والمتمثلة في إدارة أسعار النفط العالمية من خلال تنظيم المعروض.

وفي تحول كبير في الفكر تعتقد الرياض حاليا أن استهداف مستوى محدد للأسعار بات بلا فائدة لأن ضعف السوق العالمية يعكس تغيرات هيكلية أكثر من كونه اتجاها مؤقتا وذلك وفق ما ذكرته مصادر مطلعة على وجهات النظر السعودية.

وأوبيك منقسمة بالفعل بشأن كيفية التعامل مع انخفاض أسعار النفط. وتسبب التوتر بين السعودية ومنافسها اللدود إيران في انهيار أول اتفاق في 15 عاما لتجميد انتاج الخام للمساعدة في تعزيز الأسعار العالمية.

وطفت تلك التوترات على السطح مجددا في اجتماع مجلس محافظي أوبيك الذي يضع الاستراتيجة الطويلة المدى ويشارك فيه مندوبو الدول الاعضاء الذين يرفعون تقاريرهم إلى وزراء النفط في بلدانهم.

وقالت المصادر إن المندوب الذي أعلن موت أوبيك كان من بلد غير دول الخليج العربية وكانت تصريحاته موجهة إلى ممثل السعودية بينما كانا يتجادلان بشأن ما إذا كان ينبغي للمنظمة مواصلة سياسة استهداف مستويات سعرية.

وتقول إيران ـ التي مثلها مندوبها حسين كاظم بور أردبيلي ـ إن هذا بالتحديد هو ما تأسست المنظمة من أجله وبالتالي فإن «الإدارة الفعالة للانتاج» ينبغي أن تكون أحد أهدافها الطويلة الأمد.

لكن المصادر تقول إن مندوب السعودية محمد الماضي قال إنه يعتقد أن العالم تغير كثيرا في السنوات القليلة الماضية لدرجة ان محاولة فعل هذا أصبحت أمرا لا طائل من ورائه.

ونقلت مصادر مطلعة على المناقشات عن الماضي قوله لنظرائه أثناء الاجتماع «ينبغي لأوبيك أن تدرك حقيقة ان السوق شهدت تغيرات هيكلية. وهو ما يتضح في أن السوق تصبح تنافسية أكثر من أن تكون احتكارية».

وذكرت المصادر أيضا أن الماضي قال: «تطورت السوق منذ فترة الأسعار المرتفعة في 2010ـ2014 والتحدي أمام أوبيك الآن وأيضا أمام (المنتجين) خارج أوبيك هو استيعاب التطورات التي شهدتها السوق في الآونة الأخيرة».

وقالت مصادر مطلعة على الفكر السعودي إنه عندما كان الخام يعتبر موردا نادرا كانت المملكة تعتقد ان عليها تعظيم إيراداتها في المدى الطويل حتى إذا كان هذا يعني خفض الانتاج والتخلي عن حصة بالسوق لمنتجين منافسين.

وذكرت المصادر انه مع تراجع أهمية النفط قررت المملكة أن من الأصوب إعطاء الأولوية للحصة السوقية. وتعتقد الرياض أن زيادة الانتاج بالأسعار الحالية المنخفضة ستكون أفضل من خفض الانتاج وهو ما يؤدى إلى بيع الخام بأسعار أقل في المستقبل مع إنحسار الطلب العالمي.

وعلاوة على ذلك تواجه المملكة احتياجات ملحة في المدى القريب منها التصدي لعجز في الميزانية بلغ 367 مليار ريال (97,9 مليار دولار) أو 15٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2015.

وقال مصدر مطلع على وجهة النظر السعودية في اجتماع مندوبي أوبيك «نسبيا فإن قطاع النفط لم يعد قطاع نمو».

وفي السابق كان انخفاض أسعار النفط يرفع في العادة الطلب العالمي لكن تزايد كفاءة استهلاك السيارات في الوقت الحالي والتكنولوجيا الجديدة والسياسات البيئية وضعت حدا للنمو.

ورغم انخفاض الأسعار إلى مستويات قياسية في العام المنصرم فمن غير المتوقع أن ينمو الطلب بأكثر من مليون برميل يوميا في 2016 بما يشكل 1٪ فقط من الطلب العالمي.

وتقول مصادر سعودية إن الشيء المؤكد هو أن المملكة لن تعود قريبا إلى النمط القديم القائم على خفض الانتاج لدعم الأسعار من أجل مصلحة جميع المنتجين.

ونقلت المصادر عن الماضي قوله في اجتماع الاثنين «النتيجة الحاسمة هي أنه لن تكون هناك مكاسب مجانية (للآخرين) بعد الآن». وأبلغ زملاءه «ينبغي لبعض أعضاء أوبيك أن يفعلوا أولا ما يطالبون الآخرين بفعله».

كيف حوّل «وارن بافيت» 40 دولاراً إلى 10 ملايين؟

«وارن بافيت» افضل رجل الأعمال والمستثمرين في العصر الحديث، قدم حلا سهلا يساعد في تحويل 40 دولارا إلى ثروة كبيرة تبلغ 10 ملايين دولار.

ويقدم «بافيت» في التقرير الذي أعدته «يو. إس.إيه توداي» نصائح من واقع خبرته الاستثمارية ورؤيته لأداء شركات كبيرة بجانب شركته الشهيرة «بيركشاير هاثاواي».

وقبل أعوام قليلة، تحدث رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لـ «بيركشاير هاثاواي» عن واحدة من أكثر الشركات المفضلة لديه وهي «كوكا كولا» وكيف نما سهمها منذ طرحها لأول مرة عام 1919. ويرى «بافيت» أنه لو اشترى مستثمر صبور ما قيمته 40 دولارا من أسهم الشركة عام 1919 لأصبح المبلغ أكثر من 5 ملايين دولار في الوقت الراهن.

وفي أبريل 2012، عندما اقترح مجلس الإدارة تجزئة أسهم شركة المشروبات الشهيرة، جرى تحديث الرقم المذكور وأوضحت الشركة أن الأربعين دولارا الأصلية تصل قيمتها حاليا إلى 9,8 ملايين دولار.

قوة الصبر

ـ يقول «بافيت» إنه يعلم أن مبلغ الأربعين دولارا في عام 1919 كانت مختلفة في قيمتها عن أربعين دولارا اليوم، ولكن وحتى بعد حساب التضخم فإن الأربعين الأصلية توازي 542 دولارا بقيمة العملة في هذه الأيام.

ـ لتفسيرها بشكل آخر يقول «بافيت»: هل تفضل أن تملك ساعة «آبل» أو 11 مليون دولار تقريبا؟ أي بدلا من أن يشتري المرء منتجا مثل ساعة «آبل» يقول «بافيت» إنه ينبغي له أن يوجه المال نحو الأسهم.

ـ ارتفعت أسعار السكر وكانت الحرب العالمية الأولى وضعت أوزارها قبل عام ووقع الكساد العظيم في الولايات المتحدة بعد سنين قليلة ونجم عن الحرب العالمية الثانية توزيع السكر في شكل حصص.

ـ يقول بافيت: كان هناك العديد من الأشياء الأخرى التي لا تحصى خلال المائة عام الماضية التي تدفع المرء إذا تنبه لها إلى التساؤل هل ينبغي وضع أمواله في أسهم؟

مخاطر التوقيت

ـ يرى «بافيت» دائما أنه من الخطأ الشديد محاولة وضع توقيت للسوق، والشروع في الاستثمار عند ارتفاع السوق والبيع عندما يصل لذروته.

ـ ويعتقد أن هذا النوع من التحليل الفني الذي يراقب حركات الأسهم ويتخذ قرارات الشراء استنادا على التقلبات السعرية قصيرة الأجل التي تحظى في كثير من الأحيان باهتمام وسائل الإعلام، أثبت أنه لا يزيد عن كونه فرصا عشوائية.

الاستثمار طويل الأجل

ـ يحتاج الأفراد للتأكد من أن الاستثمار ليس لهوا ينتظر الحظ ولكنه شراء قطعة ملموسة من الاستثمار.

ـ من المهم جدا فهم السعر النسبي الذي يدفع مقابل هذا الاستثمار، ويرى «بافيت» أن محاولة فهم هل موعد الشراء كان «مناسبا» أم لا؟ ليست مهمة لأنه يراها مجرد تخيل اعتباطي في أغلب الأحيان.

ـ يقول «بافيت»: إنه إذا كان المستثمر صادقا بشأن استثماراته فإنه سيجمع الكثير من المال، ولذلك لا ينبغي له أن يقلق بشأن شراء أسهم اعتمادا على أدائها خلال المائتي يوم الماضية.

وارن بافيت